الحزب الشيوعي السوري -المكتب السياسي: مشروع رؤية فكرية - سياسية كانون أول 2013

- التجربة الماركسية –

كانت الماركسية كاتجاه فكري – سياسي من أكثر الاتجاهات تأثيراً في العصر الحديث: وصلت أحزابها إلى السلطة في بلدان رئيسية من العالم،ومارست الكثير من الأحزاب التي اعتمدت الماركسية نفوذاً كبيراً في بلدانها من موقع المعارضة. كماقامت اتجاهات أخرى بالتأثر بالماركسية في الفكر والسياسات،كماحصل عند الاتجاه الاشتراكي- الديمقراطي منذ عام1898وماتبعه بعد عام1919من أحزاب انضوت في الأممية الثانية.
لم يكن ماركس يفكر في امكانية وصول أحزاب ذات اتجاه شيوعي ماركسي للسلطة قبل نضوج وعبور مراحل التطور الرأسمالي في بلدانها،ولم يكن يتصور امكانية تحقق ذلك في البلدان المتخلفة النمو التي مازالت في مراحل ماقبل نمط الانتاج الرأسمالي أوفي طور البدء به. كان هذا واضحاً في كتاب"البيان الشيوعي" عام1848وفي جدالاته ضد الزعيم العمالي الألماني فرديناند لاسال بأعوام1863-1864.
خالف لينين مخطط ماركس،واتجه نحو "ثورة اشتراكية"في بلد متخلف ذوطابع فلاحي وكانت الرأسمالية فيه بطورها الأول.اعتمد في الوصول للسلطة على مسألتي (السلم)، في الحرب العالمية الأولى، و (الأرض) لجذب الفلاحين. كان نجاح ثورة أوكتوبر 1917مبنياً على هذه السلم المؤلفة من هاتين الدرجتين.بسبب هذا اضطر الحزب البلشفي الذي وصل للسلطة لأن يقود ثورة رأسمالية وكان مجبراً من أجل الشروع في ذلك للوصول للتصنيع الثقيل والتكنولوجيا إلى فرض اجراءات تجميع قسري على الفلاحين في الريف منذ فترة1929-1932 وإلى اجبار عشرات الملايين منهم على التهجير القسري للمدن لكي يصبحوا عمالاً صناعيين. نجح ستالين وفق تعبير اسحق دويتشر بين عامي1924-1953في نقل الاتحاد السوفياتي"من المحراث الروماني إلى القنبلة الهيدروجينية".استطاع الشيوعيون السوفيات في أن ينقلوا روسيا القيصرية التي كانت بمستوى اسبانية الاقتصادي- الاجتماعي عام1917 لكي يصبح الاتحاد السوفياتي عام1970 في مستوى75% من حجم الصناعة الأميركية بعد أن كان عام1917في نسبة 12% منها.
لم يستطع الحزب الشيوعي السوفياتي قيادة بلاده للاشتراكية وبعدها للشيوعية،وقد انهار نظامه السياسي في عام1991وتفكك بنيانه الجغرافي بعد أن اجتمعت الأزمة الاقتصادية بالثمانينيات مع اختلال التوازن الدولي لصالح الغرب الأميركي ليقود هذا كله إلى تضعضع مكانته الدولية في نظام الثنائية القطبية ثم ينهار بنائه الاقليمي في حلف وارسو بخريف1989قبل أن يحصل التفكك الداخلي السوفياتي في الأسبوع الأخير من عام1991. حصل هذا لأن البنية الاجتماعية، وخاصة الأكثر تطوراً عند التكنوقراط والمتعلمين وأصحاب الشهادات العليا، لم يعد يناسبها نمط رأسمالية الدولة ،ممثلاً في(القطاع العام)،وأصبحت تضيق بقيود الحزب الواحد "القائد للدولة والمجتمع"،فرأت في الظرف الدولي المختل لغير صالح الكرملين فرصة لكي تضغط وتقود الأمو نحو (اقتصاد السوق) و(الديموقراطية السياسية).في الصين قاد الحزب الشيوعي العملية الرأسمالية منذ عام1979لذلك تفادى مصير الحزب الشيوعي السوفياتي وكانت نجاحاته الاقتصادية التي نقلت الصين لكي تكون في القرن الجديد في المرتبة الثانية اقتصادياً بعد الولايات المتحدة سبباً أساسياً في عدم تخلخل نظامه السياسي أواهتزازه. يقوم الحزب الشيوعي الفييتنامي بقيادة بلاده في عملية نمو رأسمالية شبيهة بالذي جرى في الصين بالسنوات العشر الأخيرة.
كانت نهاية التجربة السوفياتية انتصاراً لماركس على لينين،وهو ماتؤكده بشكل خاص التجربة الصينية حيث قال الشيوعيون الصينيون منذ الثمانينيات بأنه"لايمكن بلوغ عتبة المرحلة الاشتراكية قبل استنفاذ كافة مراحل التطور الرأسمالي"،وفي هذا المجال أثبتت التجربة كفاءة الشيوعيين الصينيين في قيادة أكبر وأسرع تجربة نمو رأسمالية عرفها التاريخ. من هنا لم يكن فشل اللينينية فشلاً للماركسية،وإنما العكس من ذلك.
بهذا الإطار تعطي تجربة الماركسية السياسية بأنها ليست لكل مكان وزمان عبر قالب ووصفة جاهزة،بل هي إطار فكري - سياسي يعتمد منهجاً تحليلياً في التفاعل مع مكان وزمان محددين،ووفق جدل العام – الخاص(العالمي- المحلي)،لكي ينتج برنامجاً سياسياً للحزب في البلد المعني. من هنا لم تكن الماركسية في تجاربها السياسية واحدة بل أنتجت ماركسيات،سوفياتية ،صينية ،وإيطالية ،وفييتنامية...إلخ. هنا نلاحظ أن الماركسيات التي تفاعلت مع الخصوصيات المحلية،في الثقافة المحلية والقضايا الوطنية- القومية،مثل الصين

وفييتنام،كانت الأكثر ديمومة ونجاحاً، فيمافشلت التي أرادت بناء يتخطى الثقافات المحلية والقومية مثل التجربة السوفياتية،التي أظهر انهيارها كم كان العامل القومي والديني قوياً تحت قشرة القمع السلطوي،وعندما ضعفت تلك القشرة ثم انهارت بين عامي1988-1991تحركت وانفجرت الصراعات القومية- القومية في البناء السوفياتي،كمافي أزمة ناغورني كاراباخ بين أذربيجان وأرمينية،ثم شهدنا تفجر الصراعات القومية ذات المحتوى الثنائي القومي- الديني كمافي الصراع الشيشاني ضد الروس منذ عام 1994.

تعطي التجربة الصينية ثم الفييتنامية،وبعكس السوفياتية،ضرورة تبيئة الماركسية في التربة المحلية،لكي تتفاعل مع العامل القومي المحلي،ومع خصوصيات البلدان المعنية في الثقافة والتراث المعتقدي الديني،من أجل انتاج ماركسية مخصوصة وخاصة في البلد المعني.الماركسية ليست قالباً جاهزاً،بل هي في العملية السياسية تعتمد منهجاً تحليلياً يستند إلى فكر سياسي،له رؤية لعلاقة الاقتصاد- الاجتماع- الثقافة – السياسة،لكي يستخلص من هذا المنهج التحليلي برنامجاً سياسياً لمكان وزمان معينين وفي إطار جدل العام- الخاص.هذا يعني بأن الماركسية في العملية السياسية ليست عقيدة تجاه الطبيعة وماوراء الطبيعة بل هي مذهب سياسي يفصل العقيدة عن السياسة وهي أقرب إلى مذهب سياسي لايتطلب من الماركسي سوى الاقتناع بالخط السياسي لحزب يعتمد المنهج التحليلي الماركسي. من هنا ليس الإلحاد أو لإيمان سوى مسألتان شخصيتان لاتشترطهما الماركسية في المتمذهب السياسي الماركسي،بل يمكن للماركسي المتحزب سياسياً أن يعتقد مايشاء من ايمان ديني،أوأن لايعتقد،وليس مطلوباً منه كعضو في الحزب الماركسي سوى الشروط الثلاث التي وضعها لينين للحزبي:(الاقتناع بالبرنامج السياسي للحزب- أن يكون عضواً في احدى الهيئات الحزبية- أن يسدد اشتراكه الحزبي المالي).

قبل سنوات انتخب ماركس في استطلاع لهيئة الإذاعة البريطانية بوصفه المفكر الأكثر تأثيراً في الألفية الثانية. لم يشمل هذا حصراً السياسة وإنما عالم الأفكار التي تخطت السياسة لتصل للاقتصاد ولتحليل الثقافات،كماأنها لم تشمل الماركسيين فقط بل تعدى تأثير ماركس ليصل لغير الماركسيين في ميادين العلوم السياسية (ريمون أرون) والاقتصاد(جوزيف شومبيتر) ومنهج التحليل النفسي عند متأثر بالفرويدية مزجها مع الماركسية(ويلهلم رايخ).كماجرى استيقاظ كبير عند القراء في الدول الغربية لقراءة ماركس كمفكر اقتصادي في أعقاب أزمة عام2008المالية – الاقتصادية العالمية التي بدأت في الغرب الأميركي ثم امتدت آثارها منذ عام2011نحو دول اليورو.

- الوضع الدولي والعربي –

انتصرت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة(1947-1989). أقيم نظام القطب الواحد للعالم بالنتيجة،وقد مورست الأحادية القطبية في حرب1991بالخليج وحرب كوسوفو 1999وفي غزو العراق بعام2003.جاء فشل المشروع الأميركي ب"إعادة صياغة الشرق الأوسط"،والمسمى "مشروع الشرق الأوسط الكبير"13شباط2004،عبر غزو العراق،والذي توضح فشله في أعوام2007-2010،لكي يؤدي إلى تضعضع مكانة القطب الواحد للعالم،وقد اجتمعت الأزمة المالية- الاقتصادية العالمية،البادئة في نيويورك بأيلول2008،لكي تتيح فراغات قوة عالمية سمحت ببداية عملية نشوء تحد لقوة واشنطن،ظهرت معالمها مع تأسيس (مجموعة دول البريكس- روسيا والصين والهند والبرازيل)في حزيران 2009،ثم انضمت لها جنوب افريقية في العام التالي. خلال الأزمة السورية،وعبر الفيتو المزدوج الروسي – الصيني في 4تشرين أول2011،ظهرت معالم هذا التكتل الدولي الجديد ضد الولايات المتحدة ومن خلال أزمة عالمية كبرى كالأزمة السورية اجتمعت فيها الكثير من التداخلات الدولية- الاقليمية مع العوامل المحلية للصراع. كان الاعلان عند تأسيس(البريكس) بأن هدف التكتل الجديد هو"عالم متعدد الأقطاب"،وهو مايبدو قد تحقق خلال مجرى أعوام 2011-2013،وقد أتت اتفاقية موسكو في 7أيار2013 حول الأزمة السورية ثم اتفاقية جنيف حول(الكيماوي السوري) في 14أيلول2013 لكي تكرس انتهاء الأحادية القطبية ودخول العلاقات الدولية في مرحلة انتقالية نحو تعدد الأقطاب،ليكون ترجمة ذلك الفورية في الاتفاقية الأفغانية(20تشرين ثاني) حول تنظيم الوجود العسكري الأميركي حتى 2024،وهو ماتم بمساعدة روسية – ايرانية، ثم الاتفاق الأميركي – الايراني(24تشرين ثاني) حول الملف النووي الايراني،وليأتي تحديد موسكو وواشنطن في 25تشرين ثاني لموعد جنيف 2 السوري حصيلة لكل الاتفاقيات ولصورة دولية جديدة أصبحت واشنطن تقبل مشاركة موسكو، وقوى اقليمية كايران ،وربما السعودية، النفوذ في منطقة الشرق

الأوسط،لكي تترك المنطقة مبرمجة وهادئة وغير مقلقلة بينما تتفرغ واشنطن لتركيز اهتمامها على الشرق الأقصى من أجل احتواء ومواجهة صعود العملاق الصيني،الذي تخشى الولايات المتحدة من أن يترجم عملقته الاقتصادية في المجالات السياسية والعسكرية.
خلال الحرب الباردة،وفترة القطب الواحد للعالم،ثم في المرحلة الثالثة مع تبلور نظام جديد من تعدد الأقطاب بفترة2011-2013،كان الوضع العربي في مرحلة تدهور من حيث القوة والوزن العربيين في العلاقات الدولية وفي اللوحة الاقليمية الشرق أوسطية:فشلت الناصرية في تحقيق المشروع العربي بفترة1955-1967،ومنذ وفاة عبد الناصر في 28أيلول1970يعيش العرب في وضع من تدهور للقوة متسارع الوتيرة،كانت أبرز محطاته خروج مصر من ساحة الصراع العربي- الاسرائيلي مع المعاهدة المصرية – الاسرائيلية في 26آذار1979ثم في هزيمة المقاومة الفلسطينية وخروجها من لبنان عقب اجتياح صيف 1982الاسرائيلي،واتفاقية أوسلو في 13أيلول1993،وفي احتلال أمريكا للعراق عام2003. أنشأ هذا حالة من فراغ القوة العربية ترافق مع نمو قوى اقليمية مجاورة للعرب في ايران وتركية وإثيوبية،ومع تنام برعاية غربية لتكتلات اقليمية مجاورة للعرب مثل (الاتحاد الافريقي).
ترافق تدهور الوزن العربي في اللوحتين الدولية والاقليمية مع انفجارات داخلية في البنية المجتمعية العربية : ظهر هذا أولاً في لبنان1975-1990،ثم في عراق2004-2008،وفي يمن مابعد2004مع انفجار التمرد الحوثي ثم مع بدء (الحراك الجنوبي) بعام2007.مع تزايد مكانة ايران الاقليمية صعد إلى سطح الساحة السياسية توتر شيعي- سني ظهرت معالمة في عراق مابعد الاحتلال الأميركي ،وفي لبنان مابعد اغتيال الحريري في 14شباط2005،وفي البحرين. عندما حصلت موجة "الربيع العربي" بدءاً من تونس في 17كانون أول2010،إلى مصر 25يناير،ويمن 3شباط،وبحرين14شباط،وليبيا17شباط،وسوريا18آذار 2011،فإن هذاعملياً لم يؤد إلى ديمقراطية مستقرة في البلدان التي سقط فيها الحاكم بحكم قوة الشارع،أوبالتضافر مع الضغط الخارجي،بل إلى انفجار البنى الداخلية كمافي ليبيا واليمن وإلى حد أقل في مصر وتونس. في سوريا كان استعصاء التغيير مترافقاً مع انفجار كبير في البنية الداخلية. في البحرين هذا كامن بفعل قوة الضغط السعودي ،المدعوم أميركياً، منذ دخول (قوات درع الجزيرة) إلى البحرين بعد خمسة أسابيع في 18آذار2011 وقمع التحرك المعارض الذي أخذ شكل معارضة ذات ارتكاز شيعي أساساً ضد نظام مرتكزاته الأساسية سنية من حيث المدى الاجتماعي،فيماكانت المعارضة البحرينية في السبعينيات عابرة للطائفتين وذات طابع يساري.
في المحصلة العامة لفترة 1952- 2013العربية يمكن القول بأن هناك فشل للتيار القومي العروبي بطبعتيه الناصرية والبعثية في البلدان الثلاث الرئيسية،مصر والعراق وسوريا،في تحقيق مشروع النهوض العربي في (الوحدة) و(التنمية)،وفي تحقيق الأهداف العربية في (فلسطين) ضد "اسرائيل". هناك عودة للهيمنة الغربية على بلدان عربية،كمانرى من واشنطن في الخليج،وباريس في ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانية،وهناك قوى اقليمية تتحكم بمسارات الداخل العربي،كمافي العراق من قبل ايران،أولبنان حيث نفوذ طهران يلمس بقوة عبر قوى محلية مثل(حزب الله). في فترة2011-2013دخل التيار الاسلامي في تجربة الوصول للسلطة،بتونس ومصر وليبيا والمغرب،وفشل في هذه التجربة،وكان أسطع برهان على هذا الفشل تجربة حكم الرئيس محمد مرسي في مصر.
انضاف فشل التيارين القومي العروبي والاسلامي إلى تجربة فشل التيار الليبرالي العربي بالأربعينيات والخمسينيات بمصر وسوريا.هذا يعني بأنه في مرحلة "مابعد الربيع العربي" هناك تساوي في الفشل للتيارات السياسية العربية،ولوأن الماركسيون لم يجربوا عربياً ولكن جرى هذا عالمياً،وأن هناك حالة فراغ في الساحة السياسية العربية مادام لايوجد بديل لهذه التيارات السياسية الأربعة،ومادامت هذه الأخيرة لم تقم حتى تاريخه بمراجعة حقيقية لتجربتها الفكرية- السياسية.

- سوريا –

لم تكن ولادة الدولة السورية طبيعية: قضى الفرنسيون في ميسلون -24تموز 1920 على مملكة فيصل بن الحسين بعد سنتين من التحرر من العثمانيين. جرت محاولات من الفرنسيين لتقسيم السوريين بين دمشق وحلب وجبلي الدروز والعلويين قبل اقرارهم بفشل هذه المحاولات في معاهدة1936.خلال ثلاث سنوات سلخوا لواء اسكندرون عن الجسد السوري واعطوه لتركية مقابل ضمان حيادها في الحرب التي كانت تتجمع غيومها مع هتلر.قبل هذا تم سلخ كيليكيا في معاهدة لوزان 1923بعد أن كانت سورية وفق معاهدة

سيفر بعام1920. كانت سوريا الجلاء في 17نيسان1946حصيلة لكل ذلك. ساهمت نكبة فلسطين في عام 1948في تعزيز شعور سوري عام بأن هذا القميص ضيق على الجسد الذي رأت غالبية كاسحة من السوريين بأنه لايتسع له سوى رداء العروبة. لم يكن الميل للوحدة العربية متعلقاً بفلسطين فقط وإنما كان السلخ والاقتطاع من الجسد السوري هو سببه العميق،إضافة لسعي السوريين بغالبيتهم إلى إطار أوسع لتحقيق النشاط الاقتصادي،وخاصة حلب التي كانت بزمن العثمانيين من كبريات الحواضر الاقتصادية في المنطقة وترتبط ببلاد الرافدين بروابط تجارية ومن ثم دمشق التي تطلعت جنوباً نحو السعودية والخليج بعد اكتشاف النفط في الثلاثينيات والأربعينيات. لهذا شهدت سوريا ظاهرة لم تشهدها بلدان عربية أخرى،وهي سعي السوريين بغالبية شعبية للذوبان في كيان سياسي آخر، كمافي الشهر الأخيرمن عام1949 مع العراق بعد فوز (حزب الشعب)،ذو الارتكاز الحلبي،بالشهر السابق في الانتخابات البرلمانية،وهو ماأجهضه انقلاب 19كانون أول1949بقيادة العقيد أديب الشيشكلي المدعوم من مصر والسعودية،ثم كانت العملية الوحدوية الثانية في 22شباط1958مع مصر قبل أن يجهضها انقلاب الانفصال في 28أيلول1961. ساهمت الصراعات والاستقطابات في فترة1946-1958في جعل سوريا مضطربة داخلياً بفعل تأثيرات المدارات السورية المتباينة بين محوري بغداد،المرتبط بلندن، والقاهرة- الرياض قبل أن تنفك العاصمة السعودية عن المصريين بعد انهيار الحكم الهاشمي في العراق مع انقلاب14تموز1958.هذا جعل الحكم غير مستقر.
انضاف لهذا العامل الاقليمي- الداخلي عامل داخلي محض تمثل في عدم حل المسألة الزراعية ،ماساهم في عدم الاستقرار وفي اهتزاز السيطرة السياسية المزدوجة لمدينتي دمشق وحلب. مثلت فترة الوحدة السورية – المصرية ليس فقط انتصاراً للقاهرة على بغداد وإنما كذلك كسوفاً لشمس دمشق وحلب عن سماء السياسة السورية وبداية صعود الريف والبلدات الصغيرة وجماهير الفئات الوسطى والفقيرة التي رأت في عبدالناصر،الذي أعطاها الاصلاح الزراعي في أيلول1958ثم تأميمات المصانع والبنوك في تموز1961، مخلصاً. كان انقلاب الانفصال انقلاباً عسكرياً قامت به أساساً ماسمي بكتلة" الضباط الشوام"بدعم من السعودية والأردن والغرب،ولم يكن الحكم الانفصالي يملك أسس الاستمرار ،ليأتي انقلاب8آذار1963حاملاً فئات اجتماعية جديدة على السلطة من خارج المدينتين الكبيرتين أتوا أساساً من أرياف حوران وجبل العرب والساحل ومن بلدات صغيرة مثل السلمية ودير الزور. قاد حكم حزب البعث والضباط العسكريين إلى ثورة اقتصادية- اجتماعية قلبت المشهد السوري لفترة1946-1963وكان أكثر جذرية من حكم الوحدة في احداث التغييرات،وقد كانت عملية تمدين الريف وتحديثه أساساً لانطلاق جديد لتطور رأسمالي بدأ في عام1974 بقيادة (نمط رأسمالية الدولة)،الذي أسمي ب(القطاع العام)،وبالتشارك مع التجار والمتعهدين،قبل أن تميل الكفة لصالح صناعيين جدد مع المرسوم رقم10بعام1991ظلوا تحت رعاية وتشارك مع الكثير من رجال السلطة السياسية،قبل أن تشهد سوريا انطلاقة جديدة للرأسمالية في فترة2005-2010مع ماسمي ب"اقتصاد السوق الاجتماعي" كانت عنواناً خجولاً لتطور ليبرالي اقتصادي متوحش ساهم في إعادة رسم الخريطة الاقتصادية – الاجتماعية السورية لصالح طبقة بورجوازية جديدة أتت من رحم السلطة السياسية أومن تحت خيمتها،سواء كانت تتضداتها صناعيون أورجال أعمال أوتجار،وضد الفئات الوسطى المدينية والريفية التي أفقر قسم واسع منها خلال العشرية الأولى من القرن الجديد وضد قطاع واسع من الفلاحين دمرهم مرسوم رفع أسعار المازوت في 3أيار2008 وارتفاع أسعار الكيماويات الزراعية المترافق مع ذلك المرسوم.
في عام2010كان الانقسام الطبقي واضحاً في المجتمع السوري بين الأغنياء والفقراء،بشكل لامثيل له أويوازيه في القرن العشرين،بمافيها فترة1946-1958،مع ظاهرة جديدة غير مسبوقة هي عملية الانقراض الواسعة والسريعة الوتيرة للفئات الوسطى البينية(بين الأغنياء والفقراء)التي كانت تشكل الغالبية العددية في المجتمع السوري بالمدينة والريف والمصدر الأول للطاقة الشرائية المحركة للأسواق السورية.
في أحداث1979-1982لم تكن القوة الانفجارية للأحداث كبيرة مادام الاحتجاج السياسي (الذي أخذ أشكالاً عنفية عند المعارضة الاسلامية)كان غير مترافق مع فوارق طبقية كبيرة في الخريطة الاقتصادية – الاجتماعية،ومادام ليس هناك من أزمة اقتصادية معاشية. في أزمة2011-2013كان الوضع مختلفاً:لاتقوم الحركات الاجتماعية على دافع سياسي محض،بل أساسها اقتصادي في العمق ومن ثم تأخذ أشكالاً سياسية وفكرية – أيديولوجية. يلاحظ في الحراك السوري المعارض بأعوام2011-2013 أنه كان ريفي الطابع بالأساس في أرياف حوران ودمشق وحمص وحماة وادلب وحلب ودير الزور مع استثناء في مدينة حمص،بينما لم يكن كذلك في أحداث1979-1982عندما اعتمدت الحركة الاخوانية على فئات وسطى مدينية متعلمة في مدن حماة وحلب واللاذقية مع استثناء ملفت في ريف محافظة ادلب وبلداتها من دون مدينة ادلب ، وعلى الأرجح هذا هوالسبب الذي جعل الحركة السلفية،ذات الجذور الاجتماعية الريفية كمافي مصر أيضاً، تكون أقوى في سوريا2011-2013من الحركة الأصولية الاخوانية. هذا الحراك السوري المعارض كانت أسبابه الاقتصادية في تدهور الزراعة،وربما كانت قوته في مدينة حمص،التي كانت هادئة في 1979-

1982،ناتجة عن تدهور مكانتها الاقتصادية بحكم تحول الطرق الرئيسية عنها نحو أطرافها بخلاف لماكانت أسواقها تعتمد على كونها عقدة طرق البلد بأكمله بين حلب ودمشق والساحل والشرق مع العاصمة.
في الحراكات العفوية تكون الأسباب الاقتصادية هي الأساس،وأقوى وأكثر تأثيراً منها بالقياس إلى تاثيرها في الحراكات ذات الطابع المنظم والتي تقودها منذ لحظة البدء أحزاب ذات أجندات فكرية – سياسية مؤدلجة. ليس مهماً بعد ذلك من يركب ويمتطي الحركة العفوية ويعطيها من ذاته الفكرية- السياسية ويستطيع برمجتها وفق أجنداته،فهذا لايلغي العفوية والأسباب الاقتصادية، حيث لايمكن لها أن لاتمتد إلى السياسة وأن لاتصبح ذات مطالب سياسية مادامت السياسة هي الباب للدخول إلى البيت الذي تتوزع غرفه بين الاقتصاد والاجتماع والثقافة.
في الثورات يكون هناك اشتراك،عبر اليد واللسان والقلب،لأكثر من 50%من مجموع السكان البالغين خلال السيرورة الحركية الثورية. لم يكن الأمر هكذا في سوريا2011-2013،بل كان هناك ثلاث أثلاث،وهذا مازال مستمراً لاثنين وثلاثين شهراً تفصلنا عن بداية الحراك السوري في درعا18آذار2011: ثلث معارض،وثلث موال، وثلث متردد. لم تستطع المعارضة أن تكون عابرة للطوائف وللأقليات فيمااستطاع النظام أن يكون عابراً للطوائف في قاعدته الاجتماعية،وعلى الأرجح هذا الذي يفسر صموده أمام حركة قوية كهذه من حيث ديناميتها الداخلية ومن حيث ركوب قوى دولية واقليمية عليها ،ضد النظام وضد قوى دولية واقليمية ساندت النظام،أرادت تجيير الأزمة السورية من أجل أجنداتها ليكون ليس فقط (صراع على سوريا) وإنما كذلك(صراع في سوريا) على الاقليم ضد ايران ونفوذها الاقليمي المتنامي في مرحلة 2007 -2010، وكذلك في المقلب الآخر من الروس ضد الأميركان لاثبات انكسار الأحادية الأميركية القطبية للعالم،وهو مانجحت فيه موسكو ،فيمااستطاعت طهران منع الصراع السوري من أن يتحول إلى ميدان لكسر نفوذها الاقليمي مثبتة العكس عبر اتفاق24تشرين ثاني2013 حول (النووي الايراني) والذي يمثل بطريقة "ما" اعترافاً أميركياً بنفوذ طهران الاقليمي الذي تمت مقايضته بتحديد سقوف البرنامج النووي الايراني، وهو ماكان يمكن أن يتم لولا مجريات (الصراع على سوريا) و(الصراع في سوريا).
أيضاً، الثورات(الحراكات- التمردات- الانتفاضات) مثل الشاحنات،تختلف في الحمولة،فمنها بحمولة كبيرة(مثل الثورة الروسية- الايرانية...إلخ) ومنها ثورات فاشلة (ثورة1905الروسية)،ومنها من يكون بحمولة صغيرة بغض النظر عن قوة محرك الشاحنة،وهذا يتعلق كثيراً بالسائق والظروف المحيطة.
كان هناك استعصاءاً سورياً واضحاً منذ صيف2011أتى حصيلة لتوازن قوى محلية،لم يستطع من خلاله النظام هزيمة المعارضة،ولااستطاعت المعارضة بسببه هزيمة النظام.كانت أقلمة وتدويل الصراع مساهمة أكثر في هذا الاستعصاء بعد أن تحولت الساحة السورية إلى ميدان مفتوح للصراعات الدولية والاقليمية. كان استخدام العنف المعارض مساهماً أكثر في زيادة حدة هذا الاستعصاء وليس في كسره،كماأن سيطرة القوى الاسلامية على قيادة الحركة المسلحة المعارضة قد جعل من مصلحة القوى الدولية والاقليمية أن تبحث عن مخرج تسووي للأزمة السورية،خشية أن تتحول سوريا إلى حالة شبيهة بفوضى أفغانستان مابعد هزيمة السوفيات هناك بعام 1988على يد الاسلاميين الذين دعمهم الغرب والسعودية وباكستان عقب الغزو السوفياتي لأفغانستان في عام1979،وماولدته من (تنظيم القاعدة) ومن تداعيات اقليمية كانت احداها(طالبان باكستان)التي تثير الاضطراب في الداخل الباكستاني بعد أن كانت باكستان هي القوة الدافعة وراء انشاء حركة طالبان الأفغانية لكي تكون امتداداً باكستانياً في بلاد الأفغان. الاضطراب السوري قاد إلى اضطراب دولي- اقليمي وإلى اهتزاز الدول المجاورة في لبنان والأردن وتركية والعراق. أصبحت التسوية السورية ضرورة دولية واقليمية،فيماكان الحريق اللبناني بأعوام1975-1990موضعياً ولم يؤد إلى اضطراب الاقليم.
ستكون التسوية السورية،عبر جنيف2، حصيلة توازن دولي- اقليمي، أكثر منها حصيلة للتوازن المحلي بين الأطراف المتصارعة على الأرض خلال فترة مابعد18آذار2011،وستكون هي قمة جبل الجليد ليالطا شرق أوسطية(على طراز اتفاقية يالطة بعام1945لأوروبة مابعد الحرب) ستتقاسم فيها القوى الأربع: روسيا- أميركا- ايران- السعودية ،مناطق النفوذ بمنطقة الشرق الأوسط،من الحدود الأفغانية – الصينية إلى الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط ومن القامشلي إلى عدن. وفق مؤشرات كثيرة،سيكون هناك استبعاد لتركية وأوروبة من هذه العملية لتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط . ستكون روسيا رقم واحد من حيث النفوذ في سوريا القادمة التي ستطوي عبر جنيف2 الصفحة التي بدأت يوم8آذار1963. ايران رقم واحد في العراق ،وأفغانستان للولايات المتحدة باعتبارها مجاورة للصين وكانت واشنطن حريصة في اتفاقية 20 تشرين ثاني2013 بخلاف العراق على بقاء قواتها وقواعدها هناك،بينما يوحي طرح السعودية مؤخراً،بكانون أول2013، لفكرة تحويل (مجلس التعاون الخليجي) إلى شكل اتحادي بأن الرياض ستكون رقم واحد في منطقة شبه الجزيرة العربية،وهو ماظهرت ملامحه الأولى عبر التسوية اليمنية في تشرين ثاني 2011التي انبنت على(المبادرة الخليجية)،فيماتولت السعودية برعاية أميركية قيادة القوة الخليجية التي

تدخلت في البحرين في آذار2011.

- آفاق مستقبلية –

في مسيرة الحزب الشيوعي السوري منذ عام1924 كان هناك أخطاء فادحة في موضوع(قرار تقسيم فلسطين)عام1947وفي موضوع(الوحدة السورية- المصرية)بعام1958،وقد أتى الاثنان بسبب تبعية قيادة الحزب لموسكو. في السياسات العامة للحزب كان هناك عدم ادراك لأهمية المسألة الوطنية- القومية في بلد تحت السيطرة الأجنبية ويسعى أبنائه للتوحد مع أبناء مناطق وبلدان أخرى يعتبروها جزءاً من الوطن العربي ويشترك غالبية السوريين في الشعور معهم بأنهم أبناء أمة عربية واحدة.،وكان هناك عدم ادراك لأهمية المسألة الزراعية في بلد ماقبل رأسمالي ويحبو نحو الرأسمالية. كانت هذه الجوانب الأربعة الأسباب الكبرى لفشل مسيرة الحزب الشيوعي خلال تسعين عاماً من الزمن.
استطاع الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي)، بعد انشقاق3نيسان1972مع جناح خالد بكداش الموالي للسوفيات وللنظام، تقديم بديل جذري لبكداش وللسياسات السوفياتية المفروضة على الأحزاب الشيوعية العربية في مجال السياسات العامة المتعلقة بمواضيع(الوحدة العربية) و(فلسطين) و(الديموقراطية السياسية)، إلاأنه لم يستطع تقديم بديل في مجال رؤية ماركسية جديدة فكرياً للمجالين السوري والعربي تكون متبيئة بالتربة المحلية كمارأينا في الماركسية الايطالية أوالفييتنامية. غرق الحزب في البحر السياسي وفي الخلافات التنظيمية الداخلية،وقد كانت حملة اعتقالات1980مؤدية إلى جراحات كبيرة في جسد الحزب لم تتح له مجالاً لكي يقوم براحة على قدميه خلال ربع قرن لاحق من الزمن.كان لعدم الوضوح الفكري الماركسي في الحزب وتغليب السياسي في مسيرته على الطوابق التنظيمية والفكرية أن قاد قيادة الحزب بغالبيتها،وخاصة الأمين الأول للحزب، نحو فخ تبديل القميص الفكري الماركسي في أعوام2004- 2005 واستبداله بقميص ليبرالي لمارأوا وافترضوا وراهنوا أن هناك مجالاً لتغيير سياسي للنظام السوري بعد الغزو الأميركي للعراق يكون عن طريق سيناريو يحدث في دمشق يكون بهذا الشكل أوذاك شبيهاً بالسيناريو الذي حصل ببغداد في نيسان2003على يد الأميركان. كان هذا هو السبب الأساس لذهابهم نحو تأسيس ماسمي ب(حزب الشعب الديمقراطي)في نيسان2005بعد خلافات عصفت بالحزب على موضوعي(الماركسية)و(المراهنة على الخارج). استمرت كوادر حزبية في التمسك باسم(الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي) بعد كونفراسين انعقدا في ديرالزور بأيار2005وفي دمشق بتشرين أول2007 ،وقد شارك(الحزب الشيوعي- المكتب السياسي) في عملية تأسيس (تجمع اليسار الماركسي- تيم) يوم20 نيسان2007وفي محادثات تأسيس(الطريق الثالث)،إثر شهر من انشقاق"اعلان دمشق" على موضوع (المراهنة على الخارج)، بين كانون ثاني2008وتموز2010 ، ثم شكل المشاركون في محادثات(الطريق الثالث) النواة الأساسية في عملية تأسيس (هيئة التنسيق الوطنية)في 25حزيران2011بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة السورية.
لايرى (الحزب الشيوعي- المكتب السياسي) مستقبلاً تنظيمياً – سياسياً منفرداً له أولسواه من أحزاب وفصائل اليسار الماركسي السوري بكل تنوعاته، وهو يسعى إلى تنظيم واحد مستقبلي لليسار الماركسي السوري وخاصة في مرحلة (مابعد جنيف2).كمايرى أن تجربة(هيئة التنسيق)،بماحوته من خليط يساري عروبي وماركسي وكردي مع شخصيات اسلامية معتدلة وليبرالية وطنية، هي تجربة ثبت نجاحها في مسار الأزمة السورية وهي تملك عوامل الاستمرار والتطوير في مرحلة(مابعد جنيف2)،لمواجهة استحقاقات بناء سوريا جديدة ديمقراطية ولملاقاة استحقاقات (التحديث) ،و التصدي لقوى التطرف الاسلامي،ولمواجهة الأجندات الخارجية التي تريد تتبيع سوريا القادمة لدول أجنبية هنا أوهناك. يأتي هذا انطلاقاً من واقع أثبته اليسار السوري بكل تنوعاته بأنه لاصق وطني عابر للطوائف والأديان والقوميات،كماأنه وطني تجاه الخارج ومستقل ولايمكن امتطائه من قبل قوى خارجية بخلاف قوى اسلامية وليبرالية وكردية انوجدت في "المجلس" و"الائتلاف" .
في المستقبل المنظور لعملية الانتقال السورية لن يعود لموضوعي(المراهنة على الخارج) و(العنف المعارض) ذلك الدور التقسيمي للمعارضة السورية كماكانا في أعوام2004-2013، بل ستكون للمواضيع (الوطنية) و(الديموقراطية) و(الاقتصادية- الاجتماعية) و(التحديثية)الدور الأكبر في تحديد الاصطفافات والمواقع والاستقطابات في عموم الساحة السياسية السورية. ستكون لليسارات العروبية والماركسية والكردية مواقع متقاربة وأقرب للتلاقي في هذه المواضيع الأربعة وعبرها في مواجهة الاسلاميين

والليبراليين وأحزاب فئوية كردية على الأرجح ستتجه للتلاقي مع الليبراليين والاسلاميين على نموذج ديمقراطي"توافقي" ،على طراز (الطائف اللبناني) أو(النموذج العراقي- الأفغاني)، يعتمد نموذج المحاصصة وفقاً لنسب الطوائف والقوميات والإثنيات. ربما يؤدي طرح المواضيع التحديثة في التشريعات والقوانين ومكانة الشريعة الاسلامية في الدستور والقوانين إلى انشقاقات وتفارقات مستقبلية في جبهة الاسلاميين- الليبراليين- الأحزاب الفئوية الكردية والتي هي النواة الأساسية ل"الائتلاف"الراهن الموجود في اسطنبول. أيضاً ،سيكون لموضوع دور الخارج الدولي- الاقليمي في سوريا القادمة،وبحكم أدوار هذا الخارج الحاسمة والأساسية في نقل سوريا إلى مرحلة(مابعد جنيف2)، تأثير كبير في موضوع الاصطفافات السياسية القادمة،حيث من المرجح أن يكون لسفارات محددة أدوار كبرى في مجرى العملية السياسية السورية،وسيكون لموضوع (التبعية) أورفضها دور كبير في رسم التلاقيات والتباعدات السياسية،كماأن الاصطفاف في المعسكرات الدولية- الاقليمية هنا أوهناك سيكون مؤثراً إلى حد بعيد في رسم السياسات السورية المحلية كمارأينا في سوريا1954-1958وفي لبنان 2005-2013.

على العموم سيكون البلد الذي اسمه سوريا في مرحلة(مابعد جنيف2) بدون دور اقليمي كماكان في أعوام 1976-2010،وسيكون للسفارات أدوار كبيرة في السياسات المحلية . سيكون له مؤسسات ديمقراطية ولكنها ستكون هشة ومزعزعة وغير مستقرة. لن يستطاع فرض ديكتاتورية لحزب أولفرد. ستكون المرحلة الانتقالية السورية أكثر اضطراباً من نظيرتها المصرية ولكن على الأرجح لن نشهد "سيسي سوري"،وعلى الأغلب سيكون الاصطفاف قريباً من مصر مابعد مبارك : الاسلاميون في خندق واحد بمواجهة العلمانيين واليساريين والأقليات،والليبراليون في موقع وسطي مترجرج بين الخندقين.